الملك السعودي يفتتح مجلس الشورى بمشاركة المرأة

أدى أعضاء مجلس الشورى السعودي الـ 150 وبينهم 30 امرأة، اليمين أمام الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس خلال احتفال جماعي في قصره في الرياض.

أظهـرت لقطـات بثتهـا قنـوات التلفزيون الملك جالساً في مواجهة الاعضاء الرجال، في حين جلست النساء، وقد ارتدت نصفهن النقاب، الى جانب الجدار الى اليسار من الرجال.

وقـال الملك في كلمـة مقتضبـة: "إنّ التطور الذي نسعى اليه جميعاً يقوم على التدرّج بعيداً عن أيّ مؤثرات".

ودعـا الى "تفعيـل اعمـال المجلس بعقلانية لا تندفع الى العجلـة التي تحمل في طياتها ضجيجاً مـن دون نتيجة"، كما طالـب الأعضـاء بـ"تحكيـم العقـل في مواجهـة أيّ مسالة تعرض عليهن".

وقـال: "أريـد أن القـي السلام علـى أخواتي كلهن"، داعيـاً لهـن بـ"التوفيـق في مهامهن الجديدة".

وكان الملـك قـرر في 11 مـن الشهر الماضي "تعيين ثلاثيـن إمرأة في مجلس الشورى"، في بـادرة هي الأولى في السعودية حيث تُمنع المرأة من قيادة السيارة ولا تزال تابعة للرجل.

ومعظـم المعينـات في المجلس وبينهـن أميرتـان، من الجامعيات او ناشطات في المجتمع المدني، وأبرزهـن ثريا عبيد التـي كانت تولت منصب أمين عام مساعد في الامم المتحدة.

والملك عبـد الله، الذي يوصـف بانّه إصلاحي حـذر في المملكـة السعوديـة حيـث تناهض المؤسسـة الدينيـة المتشـددة اجمـالاً حقـوق المـرأة، يملك تأثـيراً كبـيراً على الـرأي العام، وكان وعد في 25 ايلول 2011 بإدخال المرأة الى مجلس الشورى.

أبرز المعيّنات في المجلس سيدة تولت منصباً في الأمم المتحدة

ولا يملك مجلس الشورى سلطـة التشريـع، ويكتفي بتقديم المشـورة للحكومة حـول السياسـات العامـة للبلاد، لكنّه مع ذلك يعكس رغبـة في اشـراك النخـب السعوديـة في عملية إتخاذ القرار الـذي يبقى في أيدي الأسرة المالكة.

ويبقـى وضـع المـرأة السعوديـة دون المعايير العالمية، وهي تخضع لقـراءة متشـددة للشريعـة الإسلاميـة، تفرض عليهـا العديد مـن الضوابط وتمنعهـا مثلاً من قيادة السيارة أو السفر الى الخارج من دون إذن ولي امرها.

كذلـك فـإنّ الاختـلاط ممنـوع في الدراسـة والعمل، وتصدى مشايخ الدين بشدة لمحاولات نادرة لتجاوز منع الاختلاط. (وكالات) ■

الملك عبدالله يدعو إلى «تفعيل اعمال المجلس بعقلانية»

«الأوروبي» وروسيا يطالبان إيران بـ «الليونة»

دعا الإتحاد الأوروبي وروسيا أمس طهران إلى اظهار "ليونة" في شأن ملفها النووي قبل المفاوضات بينها وبين مجموعة الدول الست الكبرى، (الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين والمانيا) المقررة في 26 الجاري في كازاخستان.

وقالت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي كاثرين اشتون إثر اجتماع في بروكسل مع وزير الخارجية الروسية سيرغي لافروف "قبل استئناف المفاوضات مع إيران في 26 شباط في كازاخستان، أعربنا عن الأمل في أن تحضر ايران الى هذه المفاوضات مع إظهار ليونة، بحيث يمكننا احراز تقدم ملموس".

واضافت آشتون: "لا نزال عازمين على العمل لإيجاد حل للمسألة النووية الايرانية، والمفتاح بالنسبة الى إيران يكمن في ان تفي تماماً بالتزاماتها الدولية".

وتستأنف إيران ومجموعة الدول الست الكبرى مفاوضاتهما في الماتي بعد انقطاع لأكثر من ثمانية أشهر.

وتريد إيران الاقرار بحقوقها في الطاقة النووية المدنية، وخصوصاً على صعيد تخصيب اليورانيوم، في حين تتهمها الدول الغربية وإسرائيل بـ"السعي الى حيازة سلاح نووي تحت ستار برنامج مدني"، الامر الذي تنفيه طهران.(وكالات) ■

إسرائيل: السجين «أكس» مات شنقاً

كشفت محكمـة إسرائيلية أنّ السجـين "أكس" الـذي وُجـد ميتـاً في كانـون الأول 2010، والذي عرفته وسائل الإعـلام الأسترالية، بأنّـه عميـل الموسـاد بـن زيفير، مات شنقاً في حمام زنزانته.

وقال البروتوكول الصادر عن محكمة الصلح في ريشون ليتسيـون في جلسـة، عُقدت بناء على طلـب لتخفيف أمر حظر النشر المفروض على قضيتـه: "عثر على المتوفى مشنوقـاً في حمـام زنزانتـه مع ملاءة حـول عنقه مربوطة بنافـذة الحمـام". وحاولـت إسرائيـل التغطية علـى قصة السجـين "أكس"، وفرضـت حظـراً تاماً للنشر علـى القضية، بعد ان نشرت وسائـل الإعلام الأسترالية قصة بين زيفير، وهو استرالي يهودي في الرابعة والثلاثين من العمـر، عُثر عليه مشنوقـاً في زنزانة في سجن ايالون قـرب الرملة جنـوب تل أبيـب في كانون الاول 2010. وكانـت نتائج التحقيق التي كُشف عنهـا الإسبوع الماضي، خلصـت الى أنّ السجين انتحر من دون إعطاء مزيد من التفاصيل. وعقب تقـديم أمـر التماس لتخفيـف قرار حظـر النشر الذي دعمه مكتب المدعي العام للحكومة، قامت المحكمة بإصدار أجـزاء من التحقيق، ونقلت عن الطبيب الشرعي قوله إنّ الوفاة وقعت في 15 من كانون الأول 2010.

وأشار الطبيب الشرعي إلى أنّه "تمّ العثور على كمية صغـيرة مـن المسكنات في دمـه، ولم يتمّ العثور علـى كحول او مخدرات" مـن دون تغيير رأيه بأنّ "الرجل مات شنقاً".

ويـرى التقريـر الـذي أصدرته المحكمـة بأنّ "مصلحة السجون قد تكون مسؤولة عن الإهمال الذي تسبب بموت السجين".

ووُجد زيفير مشنوقـاً في زنزانة، كانت تخضع للمراقبـة 24 ساعـة في اليوم، ما اثـار تساؤلات حول كيفية تمكنه من شنق نفسه، الّا أنّ وسائل الإعـلام الاسرائيلية ذكـرت أنّه "لم يكـن هنالك كاميرا مراقبة في الحمام حفاظـاً على خصوصية السجين". ونشـرت صحيفة "معاريف" مقتطفات مـن تحقيـق داخلـي أجرتـه مصلحـة السجون، التـي أفـادت أنّ "الحراس كانـوا يتفرجون على التسجيـلات من زنزانتـه كلّ 20 الى 25 دقيقة، لأنّـه لم يكـن مصنفـاً كسجـين لديـه نزعـات انتحاريـة". ومـن المتوقـع ان يشرع البرلمـان الإسرائيلـي في إجـراء تحقيـق "مكثّـف" في وفاة زيفـير الـذي هاجـر الى إسرائيل في عـام 2001 واعتُقـل في شبـاط 2010. وبحسـب آخـر تقرير للقنـاة التلفزيونيـة الاسترالية "ايـه بي سي"، فـإنّ "السلطـات الاسرائيلية اعتقلـت "السجين اكس"، بعدمـا سرّب معلومـات مفصّلة عن عمله مـع وكالة الاستخبـارات الاسرائيليـة "الموساد" إلى أجهـزة الاستخبـارات الأسترالية". وذكرت المصـادر للتلفزيون أنّ "زيفير قـدّم لمسؤولي الاستخبـارات الأسترالية، تفاصيـل شاملة عن عـدد من عمليـات الموساد، ومـن ضمنها خطط لعمليـة كبرى في إيطاليـا استغرق التحضير لها سنوات عدة". (وكالات) ■

مصلحة السجون قد تكون مسؤولة عن الإهمال الذي تسبب بموت زيغير(ا ف ب)